إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

MARSADAK
مرصدك
مرصد الحريات الإعلامية - اليمن
Media Freedom Observatory - Yemen

الواقع الإعلامي.. مشهد ملغوم بالمخاطر!

2023م

التقرير السنوي
للانتهاكات ضد حريات الرأي والتعبير في اليمن
2023

الواقع الإعلامي..
مشهد ملغوم بالمخاطر!

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن

MARSADAK

مرصـــدك

مرصد الحريات الإعلامية - اليمن

Media Freedom Observatory - Yemen

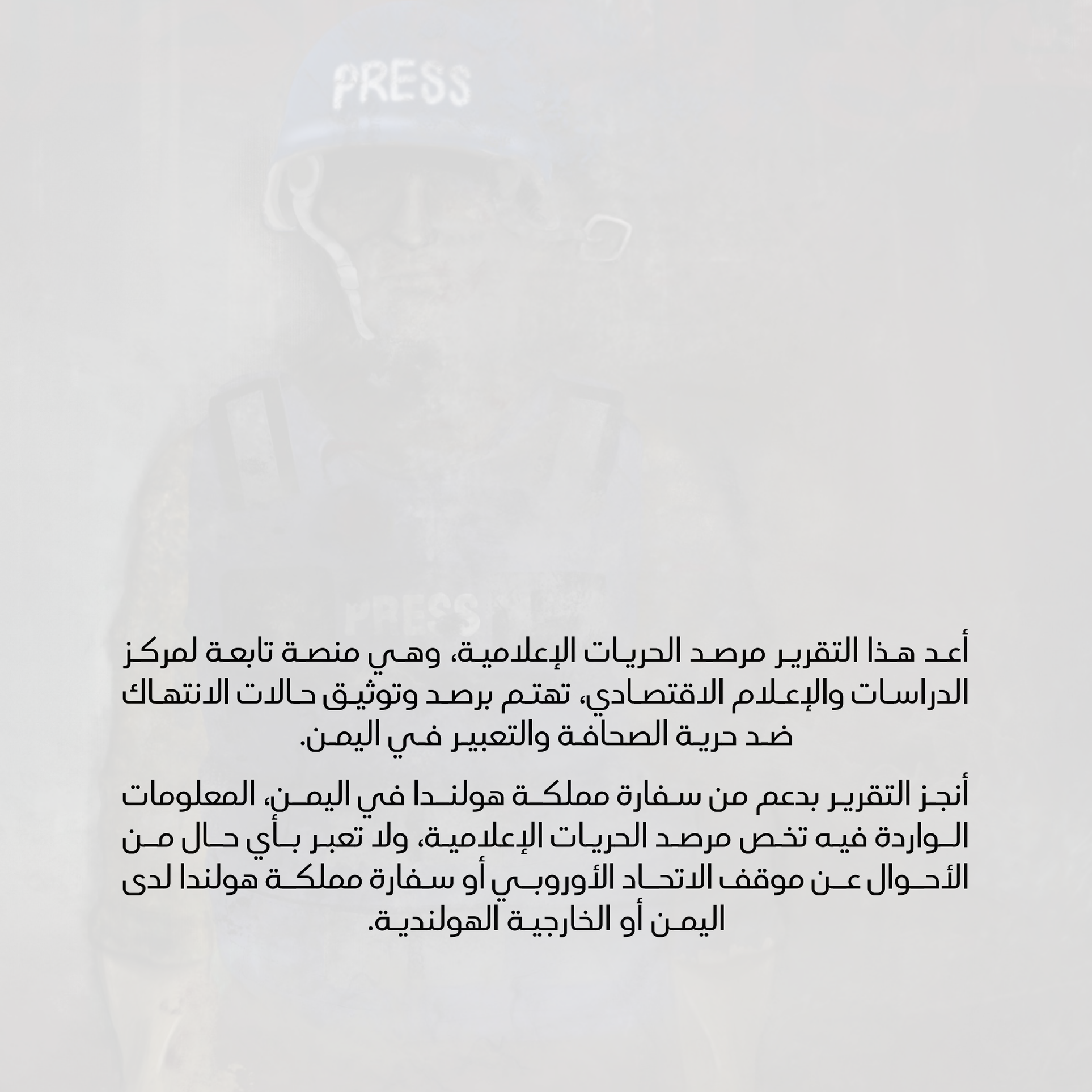

أعد هذا التقرير مرصد الحريات الإعلامية، وهي منصة تابعة لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تهتم برصد وتوثيق حالات الانتهاك ضد حرية الصحافة والتعبير في اليمن.

أنجز التقرير بدعم من سفارة مملكة هولندا في اليمن، المعلومات الواردة فيه تخص مرصد الحريات الإعلامية، ولا تعبر بأي حال من الأحوال عن موقف الاتحاد الأوروبي أو سفارة مملكة هولندا لدى اليمن أو الخارجية الهولندية.

المحتويات

المقدمة **6**

الواقع الإعلامي ... مشهد ملغوم بالمخاطر! **9**

- صنعاء 12
- عدن 13
- مأرب 14
- إخلال قانوني 15
- استجوابات! 16
- الاختباء خلف أسماء مستعارة! 17
- اختفاء التنوع الإعلامي 18
- إعلام الحكومة.. معاناة الرواتب والهجرة! 19
- صحفيون مخفيون قسرًا 20
- الإفلات من العقاب 21

الدعم الطارئ **22**

- الدعم القانوني 23
- الدعم النفسي 23
- ملخص 24
- منهجية التقرير 25
- أنواع الانتهاكات 25
- التوزيع الجغرافي لمناطق الانتهاكات 26
- مسؤولية الانتهاكات 26
- انفوجرافيك 27
- اختفاء قسري 28
- اعتقال 28
- احتجاز 31
- اعتداء 33

محاكمة صحفيين **36**

- تهديد 40
- حمله تحريض 44
- مؤسسات إعلامية 45
- إذاعة صوت اليمن 47
- صحفيون يتعرضون للمحاكمة 49
- صحفيون خلف القضبان 50

المقدمة

المقدمة:

على مدى السنوات التسع الأخيرة، وثق مرصد الحريات الإعلامية في اليمن، التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، الآلاف من حالات الانتهاكات ضد الصحفيين والناشطين الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية والعاملين فيها، والتي وصلت إلى أكثر من ألفين وخمسمائة وخمسة عشر انتهاكًا، من بينها 54 حالة قتل لصحفيين، بينهم صحفيتان، والمؤسف أنه في جميع الحالات يفلت الجناة من المساءلة والعقاب!

ساهمت تلك الانتهاكات في تضييق مساحة الحريات الإعلامية بصورة لافتة، والتي تكشفها نتائج الرصد، فقد اختفى التنوع الإعلامي وهامش الحريات الذي كان موجودًا قبل الحرب الراهنة في اليمن، واختفت الصحافة الورقية في مناطق سيطرة جماعة "أنصار الله" الحوثيين عدا عدد محدود من الصحف المحسوبة عليها أو التي تدور في فلكها. وانسحبت عمليات التضييق على الحريات الإعلامية وعلى كافة الممتهنين للعمل الإعلامي الذين وجدوا أنفسهم إزاء خيارات صعبة إما العمل في وسائل إعلام تتبع الجماعة أو مغادرة مناطقها، أو الانصراف عن العمل الإعلامي، وكذلك تفتقر مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا لوجود صحافة مستقلة ومتنوعة الآراء والتوجهات، وباستثناء نماذج محدودة فإن السائد يعد إعلامًا تعبويًا حربيًا إما تنخرط فيه، أو تصبح عاطلًا ومنبوذًا وربما تلاحق لو اخترت العمل بطريقتك.

مصطفى نصر
رئيس المركز

ولم يعد بمقدور الكثير من الصحفيين في اليمن التنقل بسهولة ونقل الحقائق بعيدًا عن التأثير، والاستقطاب، والخوف من البطش. كما ساهمت فترة الصراع بظهور قنوات وصحف ومواقع إخبارية ممولة من هذه الجهة أو تلك سواء داخل اليمن أو خارجها، ما أدى إلى تفشي الشائعات والأخبار المضللة التي تفاقم من الصراع وتعمق حالة الانقسام المجتمعي.

ومن خلال مراقبتنا ورصدنا لواقع الحريات الإعلامية في اليمن تتضح للجميع حقيقة صادمة بأن جميع أطراف الصراع تتفق من خلال ممارساتها على إسكات الصحافة، ومنع الصحفيين من ممارسة عملهم بحرية، وهو ما فاقم الوضع الاقتصادي لدى الكثير من الصحفيين، وجعلهم يتركون مهنة الصحافة وينتقلون لأعمال خارج مهنتهم الصحفية. وهو الأمر الذي جعلنا ندعو الصحفيين إلى سرعة توحيد صفوفهم من أجل الدفاع عن قضاياهم بعيدًا عن الانتماءات السياسية واستقطاب أطراف الصراع.

ولم تكن الصحفيات اليمنيات - رغم محدوديةعددهن - بمنأى عن الاستهداف الممنهج بمختلف الأساليب والطرق التي تنوعت ما بين القتل بوحشية، والاعتقال، والاعتداء اللفظي والجسدي، ناهيك عن الابتزاز والتنمر والخوض في أعراضهن وتشويه سمعتهن عبر المنصات الإلكترونية والإعلامية المختلفة، وهو ما أدى إلى دخول العديد من الصحفيات في وضع نفسي وإنساني صعب، وأعاق بصورة ملموسة الصحفيات عن

ممارسة عملهن الصحفي بكل حرية مما جعل الكثير من الصحفيات يتوقفن عن عملهن أو يلتزمن الصمت ، الأمر الذي جعل الأطراف تتمادى في التجاوزات والإساءات بحق الصحفيات دون الخوف من العواقب .

في هذا التقرير السنوي لعام 2023، نضعكم أمام صورة متكاملة للمشهد الإعلامي في اليمن، نهدف من خلالها إلى تقييم حالة حرية الإعلام، وتوثيق الانتهاكات التي تمارس ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، للإسهام في إنهاء حالات الإفلات من العقاب.

ومن المهم ألا يقف المجتمع الدولي مكتوف الأيدي إزاء استمرار ممارسة هذه الانتهاكات ضد الصحفيين، ولابد من تكثيف الجهود على المستوى المحلي والدولي للحد من المعاناة التي يتعرض لها الصحفيون والتصدي لمرتكبي الانتهاكات لكي لا يفلت المجرمون من العقاب، وإرسال تحذير واضح للجناة - من جميع الأطراف - بأنهم سيحاسبون على هذه الجرائم التي لا تسقط بالتقادم وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا شك بأن جهود المجتمع الدولي مؤثرة وقد تسهم في تكرار الصور المفرحة التي رأيناها سابقًا في استقبال عدد من الصحفيين أثناء خروجهم من السجون ضمن صفقة تبادل أسرى، رعتها الأمم المتحدة.

ونحن نضع بين يديكم هذا التقرير السنوي فإننا نعبر عن تقديرنا لشركائنا في السفارة الهولندية في اليمن ووزارة الخارجية الهولندية لدعمهم المتواصل للصحفيين اليمنيين والعمل المشترك من أجل الحريات الصحفية في اليمن.

ولا يفوتني أن أعبّر عن التقدير لفريق مرصد الحريات الإعلامية في اليمن، وكافة الشركاء في المحافظات اليمنية، والصحفيين والصحفيات ونشطاء التواصل الاجتماعي داخل اليمن وخارجه.

الواقع الإعلامي..
مشهد ملغوم بالمخاطر!

ارتكبت جميع أطراف النزاع في اليمن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والمحاكمات الجائرة.

هذه الممارسات زادت وحشيتها عامًا عن آخر، ما أدى إلى تراجع كبير في حرية الصحافة وانحدر موقع اليمن في مؤشر الحريات الصحفية إلى مراتب متأخرة في العالم وفقًا لتقرير صحفيون بلا حدود للعام 2023 حيث احتلت اليمن المرتبة 168 من بين 180 دولة، كما أعاقت تلك الانتهاكات والممارسات نشر المعلومات الدقيقة، وحدّت من فرص حصول المجتمع اليمني على المعلومات الحقيقية عن الواقع حيث تفشت ظاهرة التضليل والمعلومات التي تنتجها وتسوقها أطراف الصراع في اليمن، وأصبحت البلد مقسمة إلى مناطق نفوذ مع مرور الوقت، لا تستطيع فيها كصحفي انتقاد سلطاتها، وهو ما أدى إلى تراجع كبير في حرية الصحافة، وصعّب عملهم في نقل الحقيقة والمعلومة، خوفًا من بطش هذه الأطراف.

ألفان وخمسمائة وخمسة عشر انتهاكًا " منذ العام 2015 حتى الآن، من بينها 54 حالة قتل ضد صحفيين/ات

مناخ كهذا يسهم بشكل كبير إلى تدمير مقومات الحريات الإعلامية، وهو ما يتسم به المشهد الإعلامي الحالي في أسوأ تجلياته، ولم يعد الصحفيون يمارسون عملهم بعيدًا عن الضغوطات التي يمارسها أطراف الصراع، حيث وصل إجمالي الانتهاكات ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية "ألفان وخمسمائة وخمسة عشر انتهاكًا" منذ العام 2015 حتى الآن، من بينها 54 حالة قتل ضد صحفيين/ات، و484 حالة اعتقال، 157 انتهاكًا مورس ضد مؤسسات إعلامية.

إلى جانب الممارسات القمعية التي تعرضت لها الصحافة خلال سنوات الحرب والتي تسببت في توقف 165 وسيلة إعلامية من أصل 365، كان أيضاً للأزمة الاقتصادية دورًا في عدم قدرة الكثير من وسائل الإعلام على الاستمرار والديمومة أو نقل مقراتها إلى أماكن أكثر أمانا، حسب دراسة "تقييمية للإذاعات اليمنية.. واقعها وتأثيرها على المجتمع" لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي .

انتهاكات وحشية وممنهجة مارستها جماعة الحوثي ضد الصحفيين والإعلاميين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حتى أصبح الإعلام في مناطقها يتسم بإعلام الصوت الواحد؛ إذ يغيب عن الساحة الإعلامية وسائل الإعلام المستقلة والحزبية، وفتحت أبواب سجونها للصحفيين، فمنهم من هو مخفي قسرًا مثل الصحفي وحيد الصوفي الذي لا يعرف عنه شيء حتى اليوم، ومنهم من اعتقل، وعُذّب، وخرج وهو بحالة صحية سيئة مازال يعاني منها حتى اليوم، إلى جانب المحاكمات المسيسة التي تفتقر لأبسط معايير المحاكمة العادلة.

انعكست عمليات القمع والاعتقال والتعذيب على الإنتاج الإعلامي للعشرات من

الإعلاميين في مناطق الحوثي، الذين باتوا يشعرون بنوع من أنواع الرقابة والتجسس والكثير منهم توقف عن الكتابة خوفًا من البطش والتنكيل.

الحكومة اليمنية هي الأخرى مارست عددًا من الانتهاكات ضد الصحفيين والوسائل الإعلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وبات العمل الإعلامي محفوفًا بالمخاطر؛ نظرًا للتضييق على الحريات الإعلامية من قبل أطراف حزبية، ومتنفذين في السلطات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أدى إلى التضييق على الصحفيين المعارضين، وصعّب من قدرتهم على التنقل في مناطق الحكومة، ناهيك عما قد يتعرضون له من حملات التخوين والتشهير التي تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة والناقدة للسلطات الرسمية.

على الرغم من الوثائق والشهادات المروعة التي تم جمعها خلال الفترة الماضية، إلا إنّ مرتكبي هذه الانتهاكات أفلتوا من العقاب

ومع تزايد نفوذ أطراف الصراع المختلفة في اليمن، تعمل كل جهة على سن لوائح وتشريعات بما يتناسب مع سياساتها، وفرض شروطها وتعليماتها على الصحفيين اليمنيين ومراسلي القنوات العربية، ويصعب على الصحفيين استخراج هذه التصاريح، ففي بعض المناطق تفرض رسوم مالية على كل ترخيص تصل أحيانًا إلى 100 دولار أمريكي.

مع هذا، تظل مناطق سيطرة الحوثيين هي الأخطر على الصحفيين، لممارساتها المنظمة والصريحة ضدهم، باعتبار أي رأي مخالف للجماعة حربًا ناعمة ضد اليمنيين وأخلاقهم ودينهم، وتهم من العيار الثقيل تصدر وتتحول إلى فتاوى يمكن لأي متشدد تنفيذها ضدك كصحفي.

صنعاء

من المعروف إن مناطق الحوثي أصبحت خالية من جميع الوسائل الإعلامية المستقلة والخاصة والحزبية، إلا أنها لم تتوقف عن ممارسات سياساتها القمعية، التي جعلت البعض منهم يتوقف عن مهنه الصحافة والانتقال لممارسة عمل بعيد عن مهنته، والبعض الآخر يعيشون في رعب مستمر في ظل نظام قمعي يتوجس من كل شيء ينتقده.

فمنذ سيطرة الجماعة على السلطة بالقوة، وسيطرتها على عدد من المحافظات اليمنية نهاية العام 2014، عملت على ملاحقة الصحفيين واقتحام ونهب المؤسسات الإعلامية المستقلة والخاصة والحزبية، وتحويل المؤسسات الإعلامية الحكومية للعمل بما يخدم أهدافها، حتى غاب عن مناطقها التنوع الإعلامي الذي كانت تتمتع به اليمن من قبل.

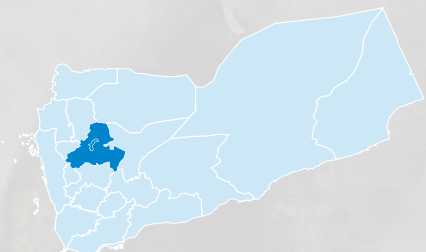

فمن بين إجمالي الانتهاكات المسجلة خلال التسعة الأعوام الماضية، كانت جماعة الحوثي أكثر الأطراف انتهاكًا لحرية الصحافة بعدد 1,849 انتهاكًا، أغلب هذه الانتهاكات مارستها الجماعة ما بين نهاية العام 2014 حتى 2019، وتم حجب أكثر من 200 موقع إخباري عن المتابعين من داخل اليمن، حتى أصبحت المناطق الخاضعة لسيطرتها خالية تمامًا من الإعلام سواء كان الخاص أو المستقل أو الحزبي.

عشرات الصحفيين اليمنيين قرروا مغادرة مناطق سيطرة جماعة الحوثي بعد وصولهم إلى طريق مسدود في محاولة لتجنب بطش الجماعة

لم يتوقف الأمر عند هذا، فقد عمدت جماعة الحوثي على ممارسة رقابة خفية وصارمة، تم استدعاء العشرات من الصحفيين واعتقال البعض منهم وتحذير البعض الآخر بشدة إن مارسوا نقدًا أو عملوا لدى مؤسسات إعلامية تعارض توجهات الجماعة، ووضع الكثير منهم تحت أعين الرقابة الخفية، ناهيك عن التتبع والرقابة على ما ينشر في وسائل التواصل الاجتماعي، وتتبع تحركاتهم من خلال وسائل وبرامج متخصصة لدى أجهزة المخابرات، ومنع الصحفيين من التصوير لأي من وسائل الإعلام المحلية أو الخارجية في مناطق سيطرتها دون أخذ إذن رسمي، وعادة لا يحصل الصحفيون على تلك التصاريح بسهولة وهو ما يدفع بالعشرات منهم بالرحيل من مناطق سيطرة الحوثيين والانتقال إلى مناطق سيطرة الحكومة وإلى خارج اليمن بحثًا عن مساحة من الحرية والعيش الكريم.

وهاجمت الجماعة عددًا من الإذاعات المحلية كان آخرها (إذاعة صوت اليمن - إذاعة أيرام أف إم) وإيقاف بثها ونهبها، على الرغم من التزامها ببث برامج تتناسب والتوجهات السياسية لجماعة الحوثي.

وضع كهذا يمكن وصفه بحالة من التصحر المتزايد في الإعلام المستقل والإعلاميين المستقلين والمعارضين لصالح إعلام موجه ومسيّس يستخدمه الحوثي كأداة من أدوات النزاع القائم في اليمن.

عدن

تستمر الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي ومقرها عدن، بممارسة عملها الرقابي بحق الصحفيين - وهي جهة غير مختصة وتقوم بمهام وزارة الإعلام - وتفرض كثير من الاشتراطات والقيود بحق العمل الصحفي.

فخلال الفترة الماضية أصدرت الكثير من التعاميم، من بينها، منع إقامة أي فعاليات أو مؤتمرات أو ندوات، مالم تحصل على موافقة مسبقة منها، وألزمت مكاتب البث الخارجي المتعاقدة مع قنوات إعلامية عربية ودولية بتقديم قائمة أسماء لشخصيات يمنية بينهم صحفيون محظورون من الاستضافة والظهور في القنوات من خلال تلك المكاتب. وألزمتها بإرسال اسم الشخص المطلوب للظهور في تلك القنوات للهيئة للموافقة عليه قبل البث بفترة كافية، وهي من ستقرر بالموافقة أو الرفض، ومنعها من القيام بإعداد تغطيات صحفية وإعداد تقارير في الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية إلا بعد الحصول على تصريح مسبق من الهيئة.

وقد تزايدت القيود المفروضة على الإعلام المستقل أو غير الموالي للمجلس الانتقالي في عدن خلال المرحلة الأخيرة الأمر الذي أدى تدريجيًا إلى سيطرة توجه واحد لدى وسائل الإعلام العاملة في مدينة عدن، و حصرت الهيئة الإعلامية الجنوبية العمل أو التصوير في أي مكان بالمدينة على الصحفيين الذين حصلوا على البطائق الصحفية من الهيئة فقط، وفي الوقت نفسه هي لا تمنح جميع الصحفيين العضوية خصوصًا للصحفيين الذين يخالفونهم الرأي، كما تعمل على التعامل مع الصحفيين بمناطقية لاسيما من هم من خارج المناطق الجنوبية، من خلال الكتابة على البطاقة لغير الجنوبيين، بعكس الصحفيين من داخل المناطق الجنوبية الذي يتم كتابة للجنوبيين، وهو ما يجعل حياة الصحفيين في خطر في ظل الخلافات السياسية ومطالبة الجنوبيين بالانفصال.

حق الصحفيين المتواجدين في المناطق الجنوبية الذين يلجؤون للكتابة بأسماء مستعارة يعيشون حالة قلق وخوفا أثناء جمع المعلومات والتواصل مع المصادر "قبل النشر"، ويرافقهم الخوف حتى بعد النشر، والمتمثلة بالخوف من اكتشاف كاتب هذه التقرير أو المادة الصحفية.

هذه الممارسات تزايدت حتى وصل بهم الحال لاقتحام مبنى نقابة الصحفيين اليمنيين في مديرية التواهي، للمرة الثانية خلال أقل من خمسة أشهر، وتم إنزال لافتة مقر النقابة واستبدالها بلافتة أخرى، وفرضوا طوقًا مسلحًا على المبنى، ونقلت قناة "عدن المستقلة" التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي التي تبث من عدن، تصريحًا لرئيس ما يُعرف بـ "نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين" عيدروس باحشوان، قال فيه إن نقابتهم استعادت مقرها الرئيسي الذي كان تابعًا لها في عهد دولة الجنوب.

مأرب

محافظة مأرب كغيرها من المحافظات الخاضعة لمناطق سيطرة الحكومة اليمنية، التي تفتقر لآلية عمل تنظم العمل الصحفي بالمحافظة مما نتج عنه زيادة في عدد الانتهاكات، وحجم التضييق من قبل السلطات الأمنية.

قيود وعراقيل تقيد عمل الصحفيين ومراسلي القنوات الفضائية، وتلزمهم بأخذ تصاريح مسبقة قبل مزاولة أي عمل أو النزول للتصوير. تصاريح يصعب على الصحفيين استخراجها ويحتاجون لوقت طويل للحصول عليه، مما صعب عملهم.

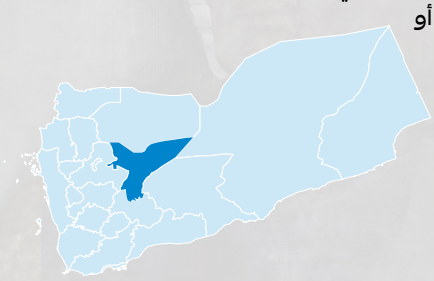

وهو ما يتوجب على الجهات الأمنية إلغاء نظرتها للصحفيين كتهديد للأمن، وأن يسارع مكتب الإعلام بالمحافظة على إيجاد آلية تنظم وتسهل العمل الصحفي، بدل القيود التي تمارسها، باعتبارها من أكبر المحافظات التي يتواجد فيها الصحفيون.

وقد تلقى المرصد الكثير من البلاغات والشكاوى التي أفاد فيها مجموعة من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام بتعرضهم للاعتقال والاعتداء من قبل الجهات الأمنية، على خلفية القيود التي تمارسها المحافظة، فخلال العام الماضي فقط تم توثيق 11 حالة انتهاك لصحفيين، تنوعت بين اعتقال واعتداء وتهديد واستجواب ومحاكمة صحفيين.

إخلال قانوني:

اختلالات قانونية وقضائية ومحاكمات غير عادلة، صاحبت سير محاكمة الكثير من الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في أغلب المناطق اليمنية.

فمن خلال متابعتنا لمثل هذا النوع من الانتهاكات، يتضح لنا تعمد أطراف الصراع في اليمن على إرهاب الصحفيين والناشطين في مجال حريات الرأي والتعبير وحقوق الإنسان من خلال استجوابهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم في محاكم غير ذات اختصاص، تتصدرها المحاكم الجزائية المتخصصة "بأمن الدولة والإرهاب"، وهي محاكم غير مختصة بالنظر في مثل هذه القضايا، والتي يفترض إحالتهم لمحاكم الصحافة والنشر، التي أقرها القانون اليمني رقم (25) لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات.

إجراءات تجاوزت القوانين المحلية والدولية، حتى أصبح استدعاء الصحفيين ومحاكمتهم أمر شائع تمارسه أطراف الصراع، فمنذ العام 2015 حتى نهاية العام 2023 تم رصد 124 حالة انتهاك تنوعت بين استجواب وأوامر قهرية ومحاكمه صحفيين، منها أحكام قاسية وصل في بعض الحالات لأحكام الإعدام

وإخفاء الصحفيين قسرًا لأشهر طويلة، والبعض لسنوات قبل أن يقدموا للمحاكم والأجهزة القضائية المختصة لمحاكمتهم يعد مخالفة للمعاهدات والمواثيق الدولية خصوصًا الفقرة الثانية من المادة التاسعة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من اليمن والتي تنص على أنه: "يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه، كما يتوجب إبلاغه سريعًا بأية تهمة توجه إليه".

كما تنص الفقرة الثالثة من نفس المادة على أنه: "يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعًا، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونًا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه، ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء."

كما خالفت هذه الإجراءات القانون المعمول به في اليمن حيث نصت المادة (73) من قانون الإجراءات الجزائية على: "يبلغ فورًا كل من قبض عليه بأسباب هذا القبض وله حق الاطلاع على أمر القبض والاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ويجب إعلامه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه".

الصحفي أحمد ماهر المعتقل منذ أكثر من عام، تعرض للإخفاء القسري والتعذيب وبعد أكثر من أربعة أشهر، أعلنت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحافظة عدن عن انعقاد أول جلسة محاكمة، إلا إنها لم تُعقد وتم تأجيلها، فمن بين 17 جلسة، كان يفترض عقدها لمحاكمته، لم يحظ أحمد ماهر من هذه الجلسات سوى بجلستين فقط وتأجيل بقية الجلسات تحت مبررات واهية وغير منطقية.

رافق سير محاكمة أحمد الكثير من المخالفات والانتهاكات الواضحة لقانون الإجراءات الجزائية المستند إلى الدستور اليمني والمبين لاختصاصات مأموري الضبط القضائي والنيابة العامة والمحاكم بكافة درجاتها حيث تنص المادة (129/1) من هذا القانون على أن: "يتعين إنهاء إجراءات البحث خلال شهرين على الأكثر من تاريخ فتح الملف كما يجب الإسراع في إجراءات البحث التي صدر فيها أمر بحبس المتهم احتياطيا".

الصحفي نبيل السداوي هو الآخر تعرض لانتهاكات جسيمة تخالف بشكل كبير القوانين والمعاهدات الدولية، إلى جانب التناقض الكلي مع القوانين المعمول بها محليًا في الدستور اليمني، وقد تناول المرصد في تقرير حقوقي موسع ومنفصل حمل عنوان "رهن الاعتقال رغم انتهاء محكوميته" يوثق ثمان سنوات من الانتهاكات والمخالفات القانونية في حق الصحفي السداوي، إلى جانب الواقع المأساوي الصعب الذي يعيشه في المعتقل، رواها معتقلون سابقون قضوا فترات طويلة بالقرب منه، تنوعت بين الضرب، والتعليق على أعمدة حديدية، والصعق بالكهرباء، والرش بالماء البارد، وصنوف أخرى من التعذيب القاسي.

استجوابات!

خلال الأشهر الأخيرة بات من المعتاد استدعاء الصحفيين للتحقيق بين فترة وأخرى من قبل جهاز الأمن والمخابرات في صنعاء؛ للتحقيق معهم كنوع من الترهيب الممنهج وإيصال رسالة مفادها أنكم تحت أعيننا، ناهيك عن قيام جماعة الحوثي وأجهزتها الأمنية بمنع بعض الصحفيين من الحركة بحرية في مناطق سيطرتها أو السفر إلى الخارج إلا بعد أخذ موافقة أمنية من قبلها والتي في العادة ما تعتمد على مخبرين ينتمون لجماعة الحوثي.

وقد تلقى مرصد الحريات الإعلامية العديد من البلاغات حول تعنت وإرهاب جهاز الأمن، حيث قام بالتحقيق مع بعض الصحفيين بصورة متكررة، أحدهم يتم التحقيق معه كل أسبوعين ويسمح له بالعودة لمنزله شريطة أن يعود في أي لحظة يطلب منه المجيء، وآخرون تم استدعاؤهم والزج بهم في السجن ويرفض الإفراج عنهم، كان آخرهم الصحفي فهد الأرحبي الذي عمل مديرًا لمكتب صحيفة الثورة الحكومية بمحافظة عمران، وتعرض لممارسات تعسفية من قبل جماعة الحوثي

حتى ترك عمله، إلا إن جماعة الحوثي استمرت بمضايقته واعتقاله لأكثر من مرة، وما يزال معتقلًا حتى كتابة التقرير.

سمير - اسم صحفي مستعار- يحكي أن جهاز الأمن والمخابرات يعمل على استدعائه والتحقيق معه بين فترة وأخرى، فخلال الثمانية الأشهر الماضية تم استدعاؤه 4 مرات، في الاستدعاء الأول تم التحقيق معه بشكل مطول على الرغم من أن كتاباته الصحفية بعيدة عن السياسة إلا أن هذا لم يشفع له فقد ظل أسبوعًا في جهاز المخابرات بإحدى الزنازين الانفرادية، ثم أفرج عنه بعد أخذ ضمانة حضورية في حال استدعائه، وفي بقية الاستدعاءات كان يتم الجلوس معه والتحقيق لمدة ساعتين وأكثر يقتصر على "أيش الجديد في عملك؟ مَن تعرف من الصحفيين يعمل لصالح الحكومة اليمنية أو ما يسمونها بحكومة الخونة"، أسئلة يسعون من خلالها أن يكونوا على اطلاع تام بتحركات الصحفيين.

تلك الممارسات الممنهجة للملاحقة والترهيب إلى جانب إجراءات أخرى كانت اتخذتها جماعة الحوثي سابقًا، حيث منعت الصحفيين من الظهور على وسائل إعلام أجنبية أو عربية إلا بعد الحصول على موافقة منها، كما منعتهم من التصوير لأية تقارير صحفية وتلفزيونية بل وحتى التقاط صور شخصية دون تصريح مسبق من قبل وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة الجماعة.

الاختباء خلف أسماء مستعارة!

الاسم المستعار هو سياق حماية للنفس يلجأ إليه الصحفي اليمني كخيار أساسي خوفًا على حياته من كشفها، إن وجد الفرصة لذلك، لكنه يفقد رصيد قرائه وجمهوره مع الوقت، لدرجة الموت المعنوي، ومع هذا يعاني الخوف المستمر إن كشف أمره، أو فقد الجهة التي يتعامل معها وهي تعرف اسمه الحقيقي، لأن هذا الأمر يتطلب ثقة ومعرفة مسبقة.

صحيح أن الاختباء خلف الأسماء المستعارة تحرم الصحفي حقة وجهدة، الا أنه لا يوجد خيار أخر أمام الصحفي الذي يعيش في مناطق غير أمنة. فالبعض يشبه الاختباء خلف هذه الأسماء، بدرعٍ واقٍ، يحمي الصحفي واسرته من بطش أطراف الصراع.

أما إذا قررت أن تتحمل العواقب وتقول رأيك وتعمل وفق قواعد المهنة، أو حتى تصطف ضمن الطرف هذا أو ذاك، فقد تنتهي حياتك في أحد المعتقلات بحكم إعدام أو تحت التعذيب، أو تتحول إلى أسير حرب تخضع لأشد المعاملات قسوة مثل الصحفي أحمد ماهر، أو اعتقالك، وتعذيبك، ثم يتم وضعك في قوائم تبادل أسرى مقاتلين وأنت مجرد صحفي اعتقلت من مقر عملك أو بسبب كتاباتك الصحفية، كما حدث للزملاء عبد الخالق عمران، وأكرم الوليدي، وحارث حامد، وتوفيق المنصوري.

اختفاء التنوع الإعلامي

اختفى التنوع الإعلامي في جميع المناطق اليمنية، كما اختفت الصحافة الورقية من مناطق جماعة الحوثي عدا تلك المسبحة بحمدها والناطقة باسمها، وضاعت معها فرص العمل الصحفي بالطريقة المعتادة، وكذلك في مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا، فلا صحافة مستقلة في البلد، وما هو سائد مجرد إعلام تعبوي حربي إما تنخرط فيه، أو تصبح عاطلًا ومنبوذًا وربما ملاحقًا لو اخترت العمل بطريقتك.

الإعلام الموجه يجرف الهوية الوطنية لليمنيين فهو عمل جمعي مخطط ومنظم ومدروس، بينما الجهود الفردية تقيد وتتراجع مع مرور الأيام، وهذا يعزل اليمنيين عن العالم

وكانت اليمن قد شهدت تحسنًا ملحوظًا وارتفاعًا في عدد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة منذ العام 2012، حينها وصل عدد القنوات الفضائية إلى 16 قناة، و13 إذاعة تبث من الداخل اليمني، إضافة إلى انطلاق أكثر من 300 موقع إلكتروني، بيد أن هذا التحسن الكمي عقب ثورة ٢٠١١ لم يستمر، ولم يلبث أن تلاشى عقب سيطرة الحوثي على صنعاء واقتحامه لعدد من المحافظات اليمنية، وما تلا ذلك من صراعات وظهور قوى أخرى، مما أسفر حينها عن توقف 14 قناة لجأ بعضها إلى العمل من خارج اليمن، كما توقفت 10 إذاعات محلية عن العمل، وتم حجب أغلب المواقع الإلكترونية المستقلة والحزبية.

فالقنوات التابعة للحكومة اليمنية (قناة اليمن – قناة عدن – قناة الشرعية) إلى جانب قناة سهيل الخاصة تبث من المملكة العربية السعودية، أما (قناة الساحات - قناة المسيرة) فتبث من لبنان، وقنوات (يمن شباب – المهرية – بلقيس) تبث من تركيا وقناة "اليمن اليوم تبث من القاهرة بالإضافة إلى الغد المشرق التي أغلقت مؤخرا".

أما الصحف القليلة المتبقية في صنعاء فهي تدار من قبل شخصيات غير ممتهنة للصحافة غالبًا، ومقربة من الأجهزة الأمنية وجهاز الدعاية الخاص بالجماعة الذي يرسم خطوط السياسة الإعلامية بخط واحد ولون واحد، ومن خالف ذلك يتم استدعاؤه من قبل جهاز المخابرات أو زيارته في مكتبه أو منزله، لإيصال رسالة أن هناك خطوة أخرى إن خالف ذلك، ولو بمنشور فيسبوكي، فصفحات الصحفيين والكتاب على الفيس خاضعة للرصد والمتابعة، ويتعرض الكتاب على مواقع التواصل لحملات تشويه وتخوين منظمة، والجماعة بين حين وآخر تقوم بحظر مواقع تواصل لتحكمها بشبكة الاتصالات، كما حدث في ذكرى ثورة 26 سبتمبر عندما تم حظر تطبيق زووم وأي تطبيقات اتصال مرئي.

وكذلك المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية (كمحافظات عدن وتعز ومأرب) هي الأخرى يصعب فيها إيجاد تنوع إعلامي، فمحافظة عدن يبرز عليها سيطرة الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، التي تمارس الكثير من القيود ضد الصحف، ويغيب فيها الصوت الآخر، فصحيفة أخبار اليوم بعد أن عاودت عملها من مدينة عدن تعرضت للعديد من المضايقات كان آخرها اقتحامها من قبل مجموعة مسلحة وإحراقها مع وجود استثناءات بسيطة حيث تتواجد بعض وسائل الصحف والإذاعات الأهلية في العاصمة المؤقتة عدن.

إعلام الحكومة.. معاناة الرواتب والهجرة!

يواجه الصحفيون والصحفيات في وسائل الإعلام الرسمية التابعة للحكومة اليمنية أوضاعًا اقتصادية صعبة نظرًا لتأخر صرف مرتباتهم أو ما تسمى "الإعاشة الشهرية" لمدة تزيد عن ستة أشهر.

فخلال السنوات الأولى من الحرب لجأت الحكومة إلى تشغيل مؤسسات الإعلام الرسمية، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، القناة الفضائية اليمنية، قناة عدن، وإذاعة صنعاء من العاصمة السعودية الرياض حيث كان المقر المؤقت للحكومة حينها قبل أن تعود إلى عدن في السنوات اللاحقة.

المؤسسات الإعلامية الرسمية وبطواقمها الوظيفية ظلت تعمل من الأراضي السعودية وجرى ترتيب أوضاع الصحفيين العاملين فيها من خلال ما يسمى الإعاشة الشهرية وهي مبالغ تدفع للصحفيين والصحفيات العاملين في تلك المؤسسات بالريال السعودي.

وتفاقمت معاناة الصحفيين والصحفيات جراء تأخر صرف تلك المبالغ المالية المخصصة لهم لتبرز قضيتهم إلى السطح كقضية حقوقية حيث بدأ العاملون في تلك المؤسسات يدعون الحكومة للوفاء بالتزاماتها، ووضع حل لمعاناتهم والالتزام بانتظام دفع مرتباتهم.

لجأ العديد من الصحفيين في المؤسسات الإعلامية الرسمية إلى الانتقال لمهن أخرى لتوفير لقمة العيش لهم ولأسرهم، والبعض الآخر فضل أن يستمر في عمله رغم انقطاع المرتبات، لاسيما وأن الخيارات أمامهم محدودة حيث يصعب رجوعهم إلى اليمن

تستعرض الإعلامية عفاف ثابت وهي مذيعة في قناة اليمن الفضائية والتي تبث من مدينة الرياض بعضًا من معاناتها حيث تقول: "نحن نعيش في بلد غربة، ومن أغلى بلدان العالم من حيث الإيجارات والكهرباء، لا نستطيع حتى تلبية احتياجات أبنائنا الدراسية أو المعيشية، وعلى الرغم من أن رواتبنا ضئيلة جدًا مقارنة بالغلاء المعيشي، يمضي علينا ستة أشهر حتى نستلم راتب شهر واحد فقط، ولكم أن تتخيلوا حجم المعاناة التي نعيشها."

تلقى الصحفيون المتواجدون في السعودية وعودًا متكررة، جميعها لم ترَ النور، مما زاد معاناة الصحفيين والإعلاميين في المؤسسات الإعلامية الحكومية، وجعلتهم ينظمون حملة إعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لعل الجهات المعنية تنصاع لمطالبهم. تقول عفاف ثابت: "حاولنا التصعيد إلا إن وضعنا صعب، كان الإضراب أحد الخيارات لكن يبدو صعبًا القيام بذلك."

وتقول بشرى العامري وهي صحفية تعمل في المؤسسات الإعلامية الحكومية من الرياض: "تعبنا ونحن نطالب بحقوقنا ومرتباتنا والجميع يتحجج بحجج غير مقنعة، فوزارة الإعلام تتحجج بأن المسألة بيد رئاسة الوزراء، وأنهم يخاطبوها دون جدوى، ورئاسة الوزراء يخبرونا بأنهم وجهوا وزارة المالية بصرف الرواتب وانتظامها، ووزارة المالية تعلل بأنه لا يوجد سيولة مالية كافية هذا ما نسمعه من مدراءنا ومن نستطيع الوصول لهم من إدارات مكاتب الوزارتين ورئاسة الوزراء".

وتستمر معاناة الصحفيين اليمنيين من زوايا مختلفة فمن لم يمت بالاغتيال أو يواجه بالحبس والمحاكمات والتنكيل لن يفلت من المنغصات الاقتصادية والحرمان من المرتبات وفرص العمل!

صحفيون مخفيون قسرًا

شهدت سنوات الحرب في اليمن تعرض عدد من الصحفيين لعمليات إخفاء قسري نفذتها مختلف أطراف الصراع في انتهاك واضح للمواثيق والمعاهدات الدولية، بهدف إرهاب الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام.

إلا أن هناك ثلاثة صحفيين ما زالوا مخفيين قسرًا، ولا يعرف عنهم شيء هل ما زالوا أحياء أم تمت تصفيتهم، فجماعة الحوثي ترفض الإفصاح عن أي معلومة عن الصحفي وحيد الصوفي، الذي تم اعتقاله في 6 نيسان أبريل 2015، كذلك

أغلب الصحفيين ممن يتم اعتقالهم، يتم اخفاؤهم قسرًا لفترة (فترة الاختفاء تختلف من صحفي لآخر) قبل الاعتراف بمكان اعتقاله، يتعرض خلالها للتعذيب والسجن الانفرادي والتحقيقات المطولة والصعق بالكهرباء وغيرها من أنواع التعذيب

الصحفي محمد المقري الذي اختطفه مسلحو تنظيم القاعدة في حضرموت، وما زال مخفيًا قسرًا منذ 12 تشرين الأول أكتوبر 2025، كذلك الصحفي ناصح شاكر هو الآخر مازال مخفي قسرًا منذ 19 تشرين الثاني نوفمبر2023 في مدينة عدن.

كما يعد عدم المساءلة في حالات اختفاء الصحفيين أمرًا مخيفًا لحرية الصحافة ومدمّرًا لأسر الصحفيين، وهو ما يوجب على المجتمع الدولي الضغط على أطراف الصراع بسرعة الإفراج عن الصحفيين، وتوفير الحماية المناسبة لهم حتى يتمكنوا من القيام بأعمالهم الإعلامية إلى أقصى حد.

الإفلات من العقاب

الحقيقة أن عدم إفلات المجرمين من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين يعتبر أحد أهم الضمانات المهمة لحرية التعبير والوصول للمعلومات لجميع المواطنين، لاسيما وأن تلك الانتهاكات قد تصاعدت بشكل كبير خلال سنوات الحرب على الأغلب جميعها مرت دون عقاب.

فالسائد على واقع الحريات الصحفية خلال السنوات الماضية الاغتيال، والقتل المباشر، والاستهداف، والاعتقال، والحبس، والإخفاء القسري، والتعذيب، والاعتداء بكافة أشكاله من جهات عدة، وبدرجات متفاوتة، بما في ذلك الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، وجماعة الحوثي والجماعات المسلحة الأخرى.

إن مرتكبي العنف ضد الصحفيين لا يعاقبون على جرائمهم في تسعة من كل عشرة حالات على الأقل في اليمن، فالانتهاكات التي وصل عددها إلى أكثر من ألفين وخمسمائة انتهاك من بينها 54 حالة قتل، تطلب منا العمل بجدية على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وأن نساعد على إنصاف الضحايا من هؤلاء المجرمين، والعمل على تمكين الصحفيين من القيام بعملهم بكل حرية ومهنية.

الدعم الطارئ

الدعم القانوني

يقدّم مرصد الحريات الإعلامية ومن خلال تكتل "محامون للدفاع عن الصحفيين" كافة أنواع الدعم القانوني للصحفيين/ات والعاملين/ات في مجال الإعلام الذين يتعرضون/ن للانتهاكات والمضايقات على خلفية عملهم/ن الصحفي، ويشمل الدعم القانوني تقديم الاستشارات القانونية أثناء العمل الصحفي وحين التعرض للمسائلة القانونية، إضافة إلى تخصيص محامي/ة في القضايا المنظورة ضد الصحفيين/ات أمام المحاكم.

لتقديم طلب **الدعم القانوني** من **هنا**

الدعم النفسي

يقدم مرصد الحريات الإعلامية الدعم للصحفيين والعاملين في المؤسسات الإعلامية الذين يواجهون ضغوطًا نفسية، نتيجة عملهم الصحفي، ويشمل الدعم تقديم استشارات نفسية، بالإضافة إلى جلسات دعم نفسي مباشر عبر أخصائيين نفسيين.

لتقديم طلب **الدعم النفسي** من **هنا**

ملخص:

رصد التقرير السنوي الخاص بالانتهاكات التي مورست ضد حريات الرأي والتعبير في اليمن، عدد 54 حالة انتهاك مورست ضد صحفيين ومؤسسات إعلامية، جميعها كانت مخالفة للقوانين والمواثيق الوطنية والدولية ذات الصلة، وتنوعت بين اعتقالات وإخفاء قسري واحتجاز بعض الصحفيين لساعات على خلفية نشاطهم الإعلامي، إلى جانب تحريض ممنهج ضد صحفيين/ات أصبحت حياتهم في خطر.

كان أبرزه ما رصده فريق الرصد، من تعرض الصحفي ناصح شاكر للاختفاء القسري بعد وصوله مدينة عدن، جنوبي البلاد، في الـ 19 من تشرين الثاني نوفمبر2023، والذي لا يُعرف عنه شيء حتى كتابة التقرير.

وتصدرت الحكومة اليمنية بما في ذلك الأطراف المتواجدة في مناطق سيطرتها قائمة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن خلال العام 2023، ثم تلتها جماعة الحوثي، وسجلت بقية الانتهاكات ضد مجهولين ومتنفذين. علمًا بأن تراجع عدد حالات الانتهاكات في مناطق سيطرة الحوثي لا يعني تحسن بيئة العمل الإعلامي بقدر ما هو حالة تصحر من معظم الأصوات المعارضة والقضاء على كل وسائل الإعلام التي تختلف مع توجهات الجماعة.

واستعرض التقرير بشكل مفصل الحالات التي تم رصدها خلال العام الماضي، والقيود التي تفرضها جميع الأطراف على عمل الصحفيين والمؤسسات الإعلامية المحلية والخارجية، سواء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي.

ورصد التقرير خلال عام 2023 عشرات الانتهاكات، كان أغلبها في محافظة صنعاء، تلتها محافظة مأرب وعدن، ثم حضرموت وتعز والحديدة وشبوة وعمران ولحج.

ونؤكد أن البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعني أن جميع الانتهاكات قد تم رصدها، بل إن هناك حالات انتهاكات يخشى ضحاياها الإبلاغ عنها لمخاوف من حدوث تبعات أشد خطورة عليهم من قبل المنتهكين.

منهجية التقرير

تم جمع البيانات والمعلومات في هذا التقرير من خلال فريق مهني من الراصدين المتواجدين في مختلف المناطق اليمنية.

اعتمد الراصدون في جمع البيانات على منهجية الاتصال المباشر بالضحايا، أو شهادات أقاربهم، أو عبر وسائل الإعلام، أو من خلال البلاغات التي تقدم بها الضحايا أو أقاربهم إلى المرصد، حيث يعمل فريق الرصد على المراجعة والتحقق من جميع البيانات والمعلومات المرصودة من خلال آلية تحقّق تشمل ما لا يقل عن ثلاثة مصادر مختلفة وذات ارتباط بالحدث.

إن البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعني أن جميع الانتهاكات ضد الصحفيين والصحفيات ونشطاء التواصل الاجتماعي في اليمن قد تم رصدها، فهناك حالات انتهاكات يخشى ضحاياها أو أسرهم الإبلاغ عنها خوفًا من مخاطر وتبعات خطيرة قد تقترفها الجهات التي تمارس الانتهاكات ضدهم.

كما نود الإشارة إلى إنه ولدواعي الاختصار والتركيز لن نورد كافة قصص الانتهاكات حيث يكتفي التقرير بسرد أبرز قصص الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في اليمن.

أنواع الانتهاكات

سجل التقرير خلال العام 2023، عدد 54 انتهاكًا، منها 51 حالة انتهاك مورست ضد أفراد (صحفيين ونشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي) وبنسبة 95٪ من إجمالي الانتهاكات المسجلة، وثلاثة انتهاكات مورست ضد مؤسسات إعلامية وبنسبة 5٪.

وتوزعت بين 5 حالات اعتقال، وحالة اختفاء قسري، و6 حالات احتجاز، و8 حالات اعتداء، و10 حالات استجواب ومحاكمة صحفيين، و8 حالات تهديد، و6 حالات تحريض، و5 حالات حرمان من الحقوق، وحالتي منع صحفيين من التصوير.

كما سجل المرصد 3 حالات انتهاك مورست ضد مؤسسات إعلامية، توزعت بين اقتحام ونهب ومصادرة صحيفة "لا" في صنعاء.

التوزيع الجغرافي لمناطق الانتهاكات

ورصد التقرير خلال عام 2023 عشرات الانتهاكات في مختلف المناطق اليمنية، منها 15 حالة مورست في مدينة صنعاء، و11 حالة في مدينة مأرب، و9 انتهاكات في مدينة عدن، و7 انتهاكات في حضرموت، و6 انتهاكات في مدينة تعز، وانتهاكين في محافظة إب، أما محافظات الحديدة وشبوة وعمران ولحج فقد تم تسجيل حالة انتهاك واحدة في كل محافظة.

مسؤولية الانتهاكات

وتصدرت الحكومة اليمنية بما في ذلك الأطراف المتواجدون في مناطق سيطرتها قائمة مرتكبي الانتهاكات ضد الصحفيين في اليمن بواقع 28 انتهاكًا من إجمالي الحالات المسجلة خلال العام، 18 انتهاكًا مارسته جماعة الحوثي، و7 انتهاكات سجلت ضد مجهولين، وانتهاك واحد سجل ضد أحد المتنفذين في صنعاء.

الانتهاكات ضد حريات التعبير في اليمن

خلال العام 2023

إجمالي الانتهاكات 54

- ضد مؤسسات: 3
  - اقتحام ونهب: 2
  - مصادرة صحف: 1
- ضد أفراد: 51

اختفاء قسري	اعتقال	احتجاز	استجواب / محاكمة	اعتداء	تحريض	تهديد	حرمان من حقوق	منع من التصوير
1	5	6	10	8	6	8	5	2

مسؤولية الانتهاك

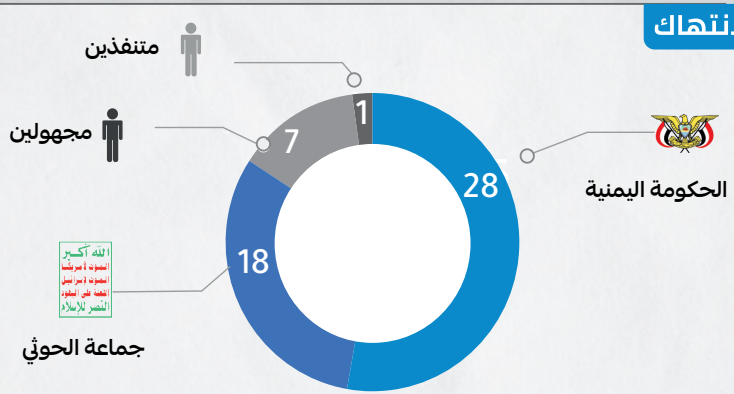

مناطق الانتهاكات

اختفاء قسري

م	اسم الصحفي	نوع الانتهاك	تاريخ الانتهاك	المحافظة
1	ناصح شاكر	اختفاء قسري	19 /11/ 2023	عدن

ناصح شاكر

- **المهنة:** وكالة الأنباء اليمنية سبأ - صنعاء
- **نوع الانتهاك:** اعتقال ومحاكمة
- **تاريخ الاعتقال:** 21 أيلول/ سبتمبر 2015
- **تاريخ إصدار الحكم:** 22 شباط/ فبراير 2022
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** جماعة الحوثي

في صباح 19 تشرين الثاني نوفمبر 2023 اتصل ناصح على والدته يبلغها أنه وصل أحد الفنادق بمديرية دار سعد في عدن بعد سفر طويل من صنعاء بغرض السفر إلى خارج اليمن للمشاركة في جائزة سمير قصير، بعد ذلك انقطع التواصل بين ناصح وأهله، ظن أقاربه أنه غادر إلى لبنان، وبعد ثلاثة أيام تم التواصل من قبل الجهة المنظمة للجائزة في لبنان بأقارب ناصح يبلغون عن عدم حضوره للمشاركة في فعاليات الجائزة وانقطاع التواصل معه، حاول شقيق ناصح الاتصال على رقم شقيقه دون جدوى، بعد البحث والتحري من قبل الأقارب تأكد لهم أنه لم يغادر مدينة عدن، التي مازالوا يبحثون فيها عنه لدى الجهات المعنية ولا بصيص أمل حتى الآن.

اعتقال

م	اسم الصحفي	نوع الانتهاك	تاريخ الانتهاك	المحافظة
1	عادل شيبان	اعتقال	07 /01/ 2023	صنعاء
2	فهد الأرحبي	اعتقال	19 /06/ 2023	عمران
3	جميل الصامت	اعتقال	03 /08/ 2023	تعز
4	مجاهد ألقب	اعتقال	01 /09/ 2023	الحديدة
5	مجاهد الحيقي	اعتقال	04 /10/ 2023	حضرموت

فهد الأرحبي

- **نوع الانتهاك:** اعتقال
- **مكان الاحتجاز:** عمران
- **تاريخ الواقعة:** 5 حزيران/ يونيو 2023
- **تاريخ الإفراج:** 20 آب/ أغسطس 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** جماعة (أنصار الله) الحوثيين

أقدم جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بمحافظة عمران، على اعتقال الصحفي فهد الأرحبي، بعد استدعائه في الخامس من حزيران/ يونيو 2023 عبر اتصال هاتفي يطالبه بالحضور للتحقيق معه على خلفية نشر، وتم اعتقاله على الفور، والإفراج عنه بعد أكثر من شهرين.

وحسب المعلومات التي حصل عليها فريق المرصد من شخص مقرب للصحفي الأرحبي وفضل عدم ذكر اسمه حفاظًا على سلامته، أفاد بأن اعتقال الأرحبي جاء بعد نشره في عدد من المجموعات عبر الواتساب رسالة اتهم فيها قيادات حوثية بنهب أراضٍ تقدر بأكثر من سبعة آلاف لِبنَة تابعة لمصنع أسمنت عمران، بعد ذلك حصلت مشادات كلامية بينه وبين أشخاص محسوبين على جماعة الحوثي، ثم تفاجأ باتصال من قبل جهاز الأمن والمخابرات الذي قام باعتقاله لحظة وصوله، والإفراج عنه بعد أكثر من شهرين ونصف من الاعتقال.

هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الصحفي الأرحبي للاعتقال فقد تعرض في الـ 12 من تموز/ يوليو 2021 للاعتقال على خلفية كتابته وانتقاده، وتفتيش منزله، وترويع أسرته دون مسوغ قانوني، ليستمر اعتقاله خمسة وعشرين يومًا تعرض خلالها للتحقيق والترهيب وتفتيش منزله وهاتفه الشخصي والاستماع لاتصالاته القديمة المسجلة في هاتفه بحثًا عن إدانة دون جدوى.

جميل الصامت

- **نوع الانتهاك:** اعتقال
- **مكان الاحتجاز:** تعز
- **تاريخ الواقعة:** 6 آب/ أغسطس 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

تعرض الصحفي جميل الصامت للاعتقال في الـ 6 من آب أغسطس من قبل الأجهزة الأمنية بمحافظة تعز، على خلفية كتابات رأي انتقد فيها أداء الأجهزة الأمنية.

وبحسب نجل الزميل الصامت، فإن إدارة الشؤون القانونية في شرطة تعز قامت باعتقال والده لمدة يومين، قبل نقله إلى سجن البحث الجنائي في المحافظة، بسبب كتاباته الصحفية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان الصحفي الصامت قد نشر مقالًا تحت: (موقعة ذات الدروع في شرجب) يتضمن ما أسماها الانحرافات القانونية التي صاحبت اللجنة الأمنية في مدينة التربة والتي أعقبت مقتل منسق برنامج الغذاء العالمي مؤيد حميدي.

وأفاد نجل الصحفي الصامت بأن والده رفض طلب شرطة تعز بنشر اعتذار عبر صفحته على الفيسبوك، معتبرة ما ورد في مقاله إساءة لها حسب زعمها.

مجاهد ألقب

- **نوع الانتهاك:** اعتقال
- **مكان الاحتجاز:** الحديدة
- **تاريخ الواقعة:** 1 أيلول/ سبتمبر 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

تعرض الصحفي مجاهد ألقب في الأول من سبتمبر الماضي، للاعتداء بالضرب، من قبل مسلحين عسكريين تابعين للواء التاسع عمالقة، وهو إحدى تشكيلات القوات المشتركة في الساحل الغربي، تم إيداعه أحد السجون بمديرية الخوخة، والإفراج عنه وهو بحالة صحية سيئة.

تواصل فريق المرصد مع الصحفي ألقب الذي شرح ما حدث قائلًا: "أثناء توجهي لنقل والدتي للعلاج من مديرية الخوخة جنوب مدينة الحديدة لمدينة عدن، تم اعتراضي من قبل طقم عسكري تابع للواء التاسع عمالقة على متنه أربعة مسلحين ثم لحقني طقم آخر، وتم اقتيادي إلى منطقة المجلات وانهالوا علي بالضرب قبل أن يتم إيداعي في زنزانة انفرادية ضيقة في سجن قسم شرطة الخوخة، لما يقارب عشر ساعات"، وهناك تدهورت صحته جراء التعذيب الذي تعرض له، وهو يعاني من مرض القلب والضغط وقد أجريت له من قبل عملية قلب مفتوح مما اضطروا لنقلة لأحد المستشفيات في نفس المنطقة برفقة مجموعة مسلحة قبل أن يتم الإفراج عنه.

وسبق أن تعرض الصحفي ألقب للتهديد في نهاية العام 2021 من قبل قيادات في اللواء التاسع عمالقة على خلفية نشاطه الإعلامي.

احتجاز

م	اسم الصحفي	نوع الانتهاك	تاريخ الانتهاك	المحافظة
1	طارق باسلوم	احتجاز	2023/ 01/ 29	حضرموت
2	خليل الطويل	احتجاز	2023/ 02/ 11	مأرب
3	عبدالله علي عبدالله بامنيف	احتجاز	2023/ 05/ 23	حضرموت
4	فضل عدم ذكر اسمه	احتجاز	2023/ 07/ 15	صنعاء
5	ماجد الشعيبي	احتجاز	2023/ 09/ 18	عدن
6	فضل عدم ذكر اسمه	احتجاز	2023/ 11/ 09	تعز

طارق عمر باسلوم

- **نوع الانتهاك:** احتجاز
- **مكان الاحتجاز:** حضرموت
- **تاريخ الواقعة:** 29 كانون الثاني/ يناير 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

تعرض الصحفي عمر باسلوم للاحتجاز في سجن مديرية أمن المكلا عاصمة محافظة حضرموت، بعد استدعائه بأمر حضوري من قبل نيابة الأموال العامة إثر دعوة مقدمة ضده من قبل مكتب الأشغال العامة والطرق بساحل حضرموت على خلفية كتاباته وانتقاداته لعمل ومشاريع المكتب.

تواصل فريق المرصد مع الصحفي باسلوم الذي شرح ما حدث قائلًا: "تم استدعائي من قبل نيابة الأموال العامة على إثر دعوة مرفوعة ضدي من قبل مكتب الأشغال، وفور وصولي تفاجأت بإيداعي الحجز ورفض وكيل النيابة الإفراج عني إلا بعد أكثر من خمس ساعات من الاحتجاز وتدخل رئيس النيابة، على الرغم من أنه تم الإفراج عني سابقًا في نفس القضية بالضمان الحضوري".

هذا وكان مكتب الأشغال العامة قد رفع قضية ضد الصحفي باسلوم في نيابة الأموال العامة في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2022، وتم التحقيق معه من النيابة بسبب نفس القضية وخروجه بضمانة تجارية.

عبدالله علي بامنيف

- **إذاعة إشراق دوعن fm - مأرب، حضرموت**
- **نوع الانتهاك:** احتجاز
- **تاريخ الواقعة: 23** آيار/ مايو 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

أقدمت إدارة أمن مديرية دوعن بمحافظة حضرموت على استدعاء الصحفي عبدالله بامنيف في 23 آيار/ مايو 2023 على خلفية بلاغ مقدم ضده من قبل مدير مدرسة الصديق بسبب منشور رأي كتبه في صفحته بالفيسبوك.

وبالاطلاع على ما تضمنه المنشور فإنه لم يمس شخص المدير أو المدرسة بذاتها، وإنما تحدث عن واقع التعليم بشكل عام، وفور وصول بامنيف إلى إدارة الأمن تم التحقيق معه وإيداعه السجن ورفض الإفراج عنه إلا بعد مرور خمس ساعات على احتجازه.

ويعد بامنيف مديرًا لإذاعة إشراق دوعن المجتمعية بالمديرية وناشطًا صحفيًا، ومذيعًا سابقًا في قناة حضرموت الفضائية وإذاعة نما وغيرها من وسائل الإعلام في حضرموت.

ماجد الشعيبي

- **نوع الانتهاك:** احتجاز
- **مكان الاحتجاز:** عدن
- **تاريخ الواقعة:** 18 أيلول/ سبتمبر 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

أقدمت قوات الحزام الأمني بمدينة عدن على احتجاز رئيس تحرير موقع البعد الرابع الصحفي ماجد الشعيبي، في الـ 18 من أيلول/ سبتمبر 2023.

وبعد ساعات من احتجاز الصحفي الشعيبي قال عبر صفحته بالفيسبوك: "إن قوة أمنية أوقفته وأخبرته أنه مطلوب القبض عليه بناء على توجيهات قائد الحزام الأمني بعدن جلال الربيعي، وأخذه إلى أحد معسكرات الحزام والتحقيق معه بشأن فيديو نشره قبل 12 يومًه يتضمن شكوى لبائعة ماء"، والذي تم حذفة من صفحته فور الإفراج عنه.

اعتداء

م	اسم الصحفي	نوع الانتهاك	تاريخ الانتهاك	المحافظة
1	خليل الطويل	اعتداء	2023/ 01/ 02	مأرب
2	عمر السروري	اعتداء	2023/ 01/ 02	مأرب
3	توفيق المنصوري	اعتداء	2023/ 02/ 19	صنعاء
4	سالي المخلافي	اعتداء	2023/ 03/ 14	تعز
5	نواف الحميري	اعتداء	2023/ 04/ 29	تعز
6	وليد هشام السادة	اعتداء	2023/ 06/ 05	إب
7	مجلي الصمدي	اعتداء	2023/ 08/ 28	صنعاء
8	زين عطية	اعتداء	2023/ 11/ 10	شبوة

سالي المخلافي

- **قناة يمن شباب الفضائية - تعز**
- **نوع الانتهاك:** اعتداء على ممتلكات الصحفية
- **تاريخ الواقعة:** 14 آذار/ مارس 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** مجهولون

أقدم مجهولون في منتصف يوم الرابع عشر من آذار/ مارس 2023 على إحراق سيارة زوج الصحفية سالي المخلافي، التي تقدم تقارير متنوعة حول حياة الريفيين وحقوقهم على قناة يمن شباب الفضائية.

وبعد تواصلنا مع المخلافي أكدت أن مجهولين أقدموا على إحراق سيارة زوجها بعد منتصف الليل ولاذوا بالفرار دون معرفة المتسبب على الرغم من تقديم شكوى لإدارة الأمن.

وأضافت أنها تعرضت للتهديد بعد انتقالها وزوجها لمنطقة جبل حبشي، للعمل وتغطية حياة الريفيين وحقوقهم وأن هذه التغطيات تبث على شكل تقارير في برنامج صباحكم أجمل، على قناة يمن شباب الفضائية.

أساليب مرعبة أصبح المجرمون يستخدمونها ضد الصحفيين وأهاليهم وممتلكاتهم مما يتوجب على الجهات الأمنية تحمل مسؤوليتها في حماية الصحفيين، والقبض على الجناة وتقديمهم للعدالة لينالوا جزاءهم الرادع، للحفاظ على حياتها وحياة أهاليهم، لمنع تكرار مثل هذه الاعتداءات.

خليل الطويل

- **قناة بلقيس الفضائية - مأرب**
- **نوع الانتهاك:** اعتداء
- **تاريخ الواقعة:** 12 كانون الثاني/ يناير 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

عمر السروري

- **قناة بلقيس الفضائية - مأرب**
- **نوع الانتهاك:** اعتداء
- **تاريخ الواقعة:** 12 كانون الثاني/ يناير 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

تعرض طاقم قناة بلقيس في مأرب خليل الطويل وعمر السروري للاعتداء والضرب بأعقاب البنادق وإطلاق الرصاص الحي في الهواء، والتلفظ عليهما من قبل جنود تابعين لحراسة المنشآت الخاصة بفرع البنك المركزي في مأرب، واقتادوهما إلى بوابة البنك بغية احتجازهما وسلب الكاميرا منهما، كما جرى سحب الهواتف المحمولة الخاصة بهما وتفتيشها، والاطلاع على خصوصياتهما.

وفي بيان لقناة بلقيس الفضائية حول واقعة الاعتداء أدانت فيه ما تعرض له مراسلها في مأرب من اعتداء، ودعت الجهات الأمنية في مأرب إلى ضبط المعتدين، وحماية الصحفيين، وضمان بيئة آمنة لممارسة مهامهم، باعتبار هذه ليست المرة الأولى التي يتعرض مراسلوها في مأرب للاعتداء والمضايقات أثناء ممارستهم لعملهم الصحفي.

زبين عطية

- **صحفي - شبوة**
- **نوع الانتهاك:** اعتداء
- **تاريخ الواقعة:** 10تشرين الثاني/ نوفمبر 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

تلقى مرصد الحريات الإعلامية بلاغًا من الصحفي زبين عطية مراسل قناة اليمن اليوم الفضائية بمحافظة شبوة، أفاد فيه تعرضه للاعتداء والتهديد وكسر إحدى الكاميرات ولوجو القناة والتلفظ بألفاظ نابية من قبل أفراد عسكريين بقيادة قائد العمليات المشتركة في عتق علي مجور.

وفي بيان للقناة نددت فيه بالاعتداء الذي تعرض له مراسلها أثناء ممارسته لعمله الصحفي وتغطيته للأحداث في المحافظة.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتعرض لها الصحفي عطية لمثل هذه الممارسات التعسفية، ففي آذار مارس 2021 تعرض الصحفي عطية للتهديد ومصادرة هاتفه وسيارته والكاميرا واعتقال نجله الذي كان يبلغ عمره حينها 13 سنة، وذلك على خلفية نزوله الميداني للتصوير وإجراء المقابلات في منطقة وادي عتق.

كما شكا عدد من الصحفيين الإجراءات الأخيرة التي أصدرها مكتب الإعلام بمحافظة شبوة، بإلزام المراسلين والمصورين والمنسقين لدى القنوات الفضائية غير الحكومية في المحافظة بالتنسيق المسبق مع المحافظة وتقديم جميع المعلومات عن القناة وإدارتها من خلال تعبئة استمارة خاصة بهذا النوع. واعتبر الصحفيون هذه الإجراءات قيودًا وعراقيل تقيد عملهم، وتلزمهم بأخذ تصاريح مسبقة قبل مزاولة أي عمل أو النزول للتصوير.

محاكمة صحفيين

م	اسم الصحفي	المحافظة
1	علي العوبثاني	حضرموت
2	خالد محسن الكثيري	حضرموت
3	أحمد ماهر	عدن
4	علي الفقيه	مأرب
5	محمد مسعد الصالح	مأرب
6	أحمد يحيى عايض	مأرب
7	قناة يمن شباب	مأرب
8	قناة المهرية	مأرب
9	فتحي بن لزرق	عدن
10	عبيد واكد	حضرموت
11	إذاعة صوت اليمن	صنعاء

ملاحقات واستدعاءات ومحاكمات غير قانونية يتعرض لها الصحفيون والمؤسسات الإعلامية من قبل جميع أطراف الصراع في اليمن، وإصدار أحكام ضد البعض منهم، ومن لم تستطع اعتقاله تعتبره فار من وجه العدالة، كل هذا على خلفية نشاطهم الإعلامي.

الصحفي أحمد ماهر

المحاكم المعنية بالإرهاب وأمن الدولة هي من تتصدر المشهد في قضايا محاكمة الصحفيين، على الرغم من عدم اختصاصها، بهدف إرهاب الصحفيين.

حيث ما زالت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحافظة عدن تعمد على مواصلة اعتقال الصحفي أحمد ماهر المعتقل منذ الـ 6 من آب/ أغسطس 2022 على خلفية قضايا نشر، الكثير من الاختلالات القانونية صاحبت سير محاكمة الصحفي ماهر على الرغم من عدم اختصاص المحكمة بقضايا النشر، فمن بين 17 جلسة، كان يفترض عقدها لمحاكمة الصحفي أحمد ماهر، لم يحضر ماهر من هذه الجلسات سوى جلستين فقط وتأجيل بقية الجلسات تحت مبررات واهية وغير منطقية.

وذكر والد الصحفي أحمد ماهر، أنه تم السماح لنجله لحضور الجلسة الأولى بعد 13 جلسة مُنع من الذهاب للمحكمة، وأضاف: أن نجله وقف أمام قاضي المحكمة وأخبره بما تعرض له من «ظلم وتعذيب» واعتقال في السادس من آب/ أغسطس 2022، أعقبته عمليات تعذيب وإرهاب ضده وضد شقيقه وأسرته، من قبل القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي «مصلح الذرحاني»، ثم طلب من القاضي حقه القانوني بالبراءة من التهم المنسوبة.

إجراءات غير قانونية ومخالفة للقوانين اليمنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان صاحبت فترة اعتقال وإخفاء وتعذيب الصحفي أحمد ماهر، والذي ظهر في فيديو وهو يدلي باعترافات تحت الإكراه وهو يُملى عليه للإدلاء باعترافات تدينه بأعمال عدائية تخل بأمن الدولة، ومن ثم تحويل ملفه للمحكمة الجزائية المتخصصة.

وتشير هذه الإجراءات إلى تعمد السلطات الأمنية والقضائية لاستمرار اعتقال الصحفي أحمد ماهر، والتحقيق معه بطريقة الترهيب والتخويف وتوجيه التهم الخطيرة من بينها زعزعة الأمن والاستقرار في المحافظة، في انتهاكات صارخة لحرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان، كما أن هذه الإجراءات تنتهك بشكل واضح المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

علي سالمين العوبثاني

- **نوع الانتهاك:** استجواب ومحاكمة
- **مكان المحاكمة:** حضرموت
- **تاريخ الواقعة:** 9 كانون الثاني/ يناير 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

عقدت نيابة الأموال العامة بمحافظة حضرموت في الـ 9 من كانون الثاني/ يناير الماضي الجلسة الثانية لمحاكمة الصحفي علي سالمين العوبثاني، على خلفية قضايا نشر على صفحته الخاصة بالفيسبوك، المرفوعة ضده من قبل رئاسة جامعة حضرموت تناول فيها تجاوزات الجامعة، وتم تأجيل القضية.

وكانت النيابة قد استدعت الصحفي العوبثاني في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2022، وتم إجراء أول تحقيق معه في 22 من الشهر ذاته، وتم إطلاق سراحه بضمانة تجارية أمام نيابة الأموال العامة، وقد وجهت جامعة حضرموت إليه تهمة (التشهير بصرح علمي).

حيث كثر استهداف الصحفيين والناشطين الإعلاميين في محافظة حضرموت على خلفية قضايا نشر على الرغم من عدم اختصاص جهات الاستدعاء من نيابة الأموال العامة والبحث الجنائي والنيابة العامة في قضايا الصحفيين، ومن خلال هذه الممارسات تسعى السلطات الأمنية والقضائية بالمحافظة لإرهاب الصحفيين وإسكاتهم عن مواصلة عملهم الصحفي بكل حرية ومهنية.

خالد محسن الكثيري

- **نوع الانتهاك:** استجواب ومحاكمة
- **مكان المحاكمة:** حضرموت
- **تاريخ الواقعة:** 9 شباط/ فبراير 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** الحكومة اليمنية

استدعت النيابة العامة في سيئون بمحافظة حضرموت الصحفي خالد محسن الكثيري الثلاثاء 7 شباط/ فبراير 2023، للتحقيق في الشكوى المقدمة ضده من قبل مكتب الشباب والرياضة بوادي حضرموت والصحراء على خلفية قضايا نشر صحفية تناولت منشآت نادي سيئون الرياضي والتعويضات التي يستحقها النادي عن المنشآت التي جرى استقطاعها لصالح إقامة استاد سيئون الأولمبي، والتي انتهت بصلح بين مكتب الشباب والصحفي الكثيري.

وقال الصحفي الكثيري: "حضرت إلى نيابة سيئون الابتدائية بموجب إعلان للحضور يوم الأحد 5 شباط/ فبراير 2023، للنظر في الشكوى المرفوعة ضدي من قبل مدير عام مكتب الشباب والرياضة في قضية نشر صحفي، رغم أن النيابة باشرت التحقيق من سابق وكان ينتظر صدور القرار بموجب القانون، إلا إن وكيل النيابة لم يبت في القضية.

تلقى عدد من مسؤولي ورؤساء وسائل إعلامية بمحافظة مأرب أوامر بالقبض القهري أصدرتها نيابة مأرب الابتدائية بالمحافظة على خلفية قضايا نشر واعتبرتهم فارين من وجه العدالة.

وفي البلاغ الذي تلقاه المرصد أكد الصحفي علي الفقيه رئيس تحرير موقع المصدر أونلاين ومحمد مسعد الصالحي رئيس تحرير صحيفة مأرب برس وأحمد يحيى عايض رئيس تحرير موقع مأرب برس وقناة يمن شباب وقناة المهرية الفضائيتين، تلقيهم أوامر قهرية من قبل النيابة الابتدائية بمأرب تتهمهم فيها بالتشهير وإهانة موظف عام، على خلفية نشر تقرير صحفي اتهموا فيه النائب العام السابق علي الأعوش بالفساد وتوظيف عدد كبير من أقاربه بطريقة غير قانونية.

المرصد من جهته رفض هذه الممارسات التعسفية بحق الصحفيين والمدافعين عن الحقوق والحريات والتي تعتبر انتهاكًا صارخًا لحرية الرأي والتعبير التي كفلها الدستور والقوانين والمواثيق الدولية.

وأكد أن هذه الأساليب يهدف من خلالها تكميم الأفواه وخنق الحريات الإعلامية والصحفية، والتنكيل بالصحفيين وقادة الرأي المناوئين لها.

كما أكد وقوفه إلى جانب الصحفيين بكل السبل القانونية واستعداده تنصيب محام للدفاع والترافع عنهم أمام الجهات القضائية، حتى تتضح الحقيقة.

تهديد

م	اسم الصحفي	نوع الانتهاك	تاريخ الانتهاك	المحافظة
1	إبراهيم الحصيني	تهديد	2023/ 03/ 09	مأرب
2	خالد دلاق	تهديد	2023/ 05/ 06	مأرب
3	فتحي بن لزرق	تهديد	2023/ 05/ 21	صنعاء
4	علي عويضة	تهديد	2023/ 05/ 21	تعز
5	محمد القادري	تهديد	2023/ 09/ 12	تعز
6	فضل عدم ذكر اسمه	تهديد	2023/ 09/ 30	إب
7	فضل عدم ذكر اسمه	تهديد	2023/ 09/ 30	صنعاء
8	فضل عدم ذكر اسمه	تهديد	2023/ 12/ 22	شبوة

إبراهيم الحصيني

- **صحفي - تعز**
- **نوع الانتهاك:** تهديد
- **تاريخ الواقعة:** 9 آذار/ مارس 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** مجهولون

تلقى الصحفي عبدالله الحصيني تهديدًا بالتصفية الجسدية من شخص مجهول عبر الاتصال من رقم ثابت في التاسع من آذار/ مارس الماضي، يطالبه بالتوقف عن نشاطه الإعلامي واتهامه لقيادات في مديرية الشمايتين، جنوبي تعز بالسطو على ممتلكات أحد المواطنين.

وبعد تواصلنا مع الصحفي الحصيني أفاد بأنه تعرض للتهديد من قبل مجهولين عبر الاتصال من رقم ثابت، وأنه سيتم إعادته للسجن في حال استمر في نشاطه الإعلامي خصوصًا بعد توجيهه الاتهام لرأس السلطة الأمنية بالمنطقة بدعم عملية سطو مسلح لأراضٍ تعود للمواطن علي عبدالله شمسان في منطقة «أشاعر» بمديرية الشمايتين، واستمرار حملته المنددة بفساد قيادات محلية وأمنية وعسكرية نافذة في ريف تعز الجنوبي.

ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها الحصيني لممارسات تعسفية، فقد تعرض للاعتقال في سجن إدارة الأمن بالشمايتين ثم إخفائه قسرًا في أحد سجون اللواء الرابع بمنطقة «العُفَاء» بحجة كتاباته الصحفية التي انتقد فيها الوضع الأمني بمنطقة الشمايتين، إلى جانب ملاحقته وإيقاف راتبه والتحريض ضده بهدف إسكاته.

خالد دلاق

- **صحفي - صنعاء**
- **نوع الانتهاك:** تهديد
- **تاريخ الواقعة:** 6 آيار/ مايو 2023

هدد شخص يدعى حسين عبدالله باستهداف منزل وأسرة الصحفي خالد دلاق عضو نقابة الصحفيين اليمنيين، على خلفية نشاطه الإعلامي في كشف قضايا فساد في السلطة القضائية وانتهاكات بحق المواطنين.

وأكد دلاق تعرضه لتهديد باستهداف منزله وأسرته بصاروخ من شخص يدعى (حسين عبدالله) قال برسالة بعثها لدلاق، فحواها إن استمراره في الكتابة عن الفساد سيعرضه مع أسرته للقتل بصاروخ، على خلفية كتاباته الصحفية عن فساد القضاء في مناطق جنوب شرق العاصمة صنعاء.

وهذه ليست المرة الأولى لتي يتعرض فيها الصحفي دلاق للتهديد والاعتداء فقد تعرض للكثير من الممارسات التعسفية، منها اعتقاله في منطقة (الحفا) العسكرية واقتحام منزله وترويع أسرته من قبل قوة أمنية حوثية، إلى جانب تعرضه للتهديد من وكيل نيابة بالقضاء العسكري واتهامه بالعمالة لدولة أجنبية.

ممارسات غير قانونية يتعرض لها الصحفي دلاق وتتحمل جماعة الحوثي مسؤولية حماية الصحفي وأسرته من هذه الممارسات، وضرورة وضع حد لكل تلك التجاوزات التي يمارسها بعض العسكريين وأعضاء النيابة وأقسام الشرطة من خلال تلفيق التهم الكيدية للصحفيين الذي ينتقدون الوضع المعيشي والفساد في المؤسسات الأمنية والنيابية والقضائية.

فتحي بن لزرق

- **صحيفة عدن الغد - عدن**
- **نوع الانتهاك:** تهديد
- **تاريخ الواقعة:** 21 آيار/ مايو 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** مجهولون

الصحفي فتحي بن لزرق رئيس تحرير صحيفة عدن الغد هو الآخر يتعرض لممارسات تعسفية مستمرة على خلفية نشاطه الإعلامي وانتقاده للوضع المعيشي والأمني الذي تمر به اليمن وخصوصًا في المناطق الجنوبية.

ففي الـ 21 من آيار مايو 2023 تعرض الصحفي بن لزرق للتهديد من قبل مجهولين على خلفية كتاباته الصحفية.

علي عويضة

- **صحفي - مأرب**
- **نوع الانتهاك:** تهديد
- **تاريخ الواقعة:** 21 آيار/ مايو 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** مجهولون

تلقى الصحفي في مؤسسة المصدر للإعلام علي عويضة تهديدًا جديدًا بالقتل من قبل أحد النافذين في محافظة مأرب، ضمن سلسلة تهديدات سابقة تعرض لها على خلفية كتاباته الصحفية وحديثه عن الفساد في قطاع النفط والغاز.

وفي البيان الذي حصل المرصد على نسخة منه، أفاد موقع المصدر أونلاين إن الصحفي علي عويضة تعرض للتهديد بالقتل من قبل أحد النافذين في مأرب، وتم تزويد الجهات الأمنية برقم الهاتف الذي صدر منه التهديد.

وطالب البيان الجهات الأمنية بالمحافظة بضبط المتورطين في التهديد وحملها مسؤولية حمايته والحفاظ على سلامته حتى لا يتمادى هؤلاء الأشخاص في إرهاب الصحفيين.

وهذا التهديد ليس الأول فقد سبقته تهديدات مماثلة من نافذين يعملون في تهريب النفط ويستفيدون من تسريب كميات الغاز لبيعها في السوق السوداء.

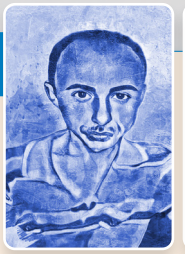

قبل الاعتقال

بعد الاعتقال

محمد القادري

- **صحفي**
- **نوع الانتهاك:** تهديد
- **تاريخ الواقعة:** 13 أيلول/ سبتمبر 2023
- **الجهة مرتكبة الانتهاك:** جماعة الحوثي

محمد عبدالله القادري صحفي تعرض للعديد من الممارسات التعسفية والاعتقالات والتعذيب في المعتقل وخروجه بحالة صحية سيئة، على خلفية نشاطه الإعلامي، كان آخرها تهديده من قبل احد القيادات الحوثية المدعو رشاد الشبيبي بمحافظة إب، حيث إقدام على اعتقال زوجه الصحفي وطفلها (7 سنوات) للضغط على زوجها للعودة من عدن إلى مناطق سيطرة الجماعة.

وكان الصحفي القادري قد تعرض للاعتقال من منزله في 13 آيار مايو من العام 2021، وظل سنة كاملة في المعتقل، تعرض فيها لسجن انفرادي والتعذيب في سجن الأمن والمخابرات بمدينة إب، وفي اليوم الثاني من اعتقاله خرج طقم عسكري لمنزل القادري واعتقل شقيقه ورفض الإفراج عنه إلى بعد تسليم هاتفة الشخصي. ومن شدة ما تعرض له القادري من ممارسات وحشية في المعتقل خرج وهو بحالة صحية سيئة يتضح ذلك عند النظر لصورته قبل الاعتقال وبعده.

خرج الصحفي القادري من المعتقل ولم يجد من يعيله وأسرته فاضطر للهروب من محافظة إب في نهاية تموز يوليو 2023 إلى محافظة الضالع تاركًا خلفه زوجته وطفله عبر طرق وعرة خوفًا من اكتشافه من قبل جماعة الحوثي التي كان أحد شروط الإفراج عنه التوقيع على التزام يفرض عليه عدم الخروج من مناطق الحوثي إلا بعد موافقة مسبقة وأيضًا عدم العودة لممارسة عمله الصحفي، استطاع القادري الوصول لمدينة الضالع الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وهو بحالة صحية متعبة وسيئة بلا عمل أو راتب، ظل فيها لفترة قبل أن ينتقل لمدينة عدن.

حمله تحريض:

تلقى مرصد الحريات الإعلامية بلاغًا صحفيًا من عدد من الصحفيين عن تعرضهم لحملة تحريض من خلال تقارير إعلامية نشرتها وسائل إعلام خارجية وتناقلتها وسائل إعلامية محلية تابعة لجماعة الحوثي، تتهمهم بالتخابر لصالح دول أجنبية.

التقرير زعم أنه حصل على معلومات سرية ومسربة حسب قوله، دون إيضاح أي من تلك المعلومات التي تثبت مصداقية ما تضمنه التقرير بأن مجموعة من الصحفيين وهم منصور، والمنتج التلفزيوني ذي يزن حسين والصحافي وليد عبد المطلب محمد الراجحي، والإعلامي عبد الله عمرو رمضان مسعد، والصحفية رانيا، والصحفي وهيب ذيبان، يعملون لصالح المخابرات البريطانية بهدف تقويض العملية السياسية في اليمن.

الحملة الإعلامية التي شنتها وسائل إعلامية خارجية وتناقلتها وسائل إعلامية محلية تابعة لجماعة الحوثي تهدف لإلحاق الضرر والإيذاء الجسماني وتشويه سمعة الصحفيين، وهو ما يتوجب علينا كمنظمات حقوقية مهتمة بمجال حرية الرأي والتعبير العمل على تكثيف الجهود في حماية الصحفيين للعمل بمهنية.

كما نؤكد وقوفنا إلى جانب الصحفيين في مقاضاة هذه الجهات بكل السبل القانونية محليًا وإقليميًا ودوليًا باعتبار هذه الاتهامات تحريضًا مباشرًا وتهديدًا بالقتل.

مؤسسات إعلامية

سجل فريق المرصد 3 حالات انتهاك بحق مؤسسات إعلامية خلال العام 2023، منها مصادرة وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي أعداد من صحيفة "لا" الورقية الأهلية ليومي الأحد والإثنين 19 و20 تشرين الثاني نوفمبر2023 دون مسوغ قانوني.

وفي منشور رصده المرصد في صفحة الصحفي صلاح الدكاك رئيس تحرير صحيفة "لا" اتهم وزارة الإعلام الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي بمصادرة الصحفية ليومي الأحد والإثنين، وترفض الإفراج عنها دون أي مسوغ قانوني.

وأضاف: أن الوزارة تماطل في المضي بإجراءات تجديد ترخيص الصحيفة منذ أكثر من عام ومدير عام الصحافة يرفض الرد على اتصالات مندوبنا المكلف بمتابعة الترخيص!

هذه الممارسات تكررت بشكل ممنهج ضد عدد من الوسائل الإعلامية، من بينها إذاعة ايرام إف إم التي تم اقتحامها ونهبها بنفس المبرر، ومن قبلها إذاعة صوت اليمن، التي تعرضت للاقتحام ونهب معداتها تحت مبرر عدم حصولها على الترخيص.

ومن خلال الشكاوى التي قدمت لنا وتتبعنا للقضايا، يتبين لنا أن وزارة الإعلام في مناطق سيطرة الحوثي تعرقل الإجراءات بشكل متعمد بهدف التضييق على الإذاعات على الرغم من التزامها بسياسة جماعة الحوثي وإقحامها في معاركها الإعلامية من خلال بث برامج أسبوعية موحدة في جميع الإذاعات ضد ما يسمونه العدوان، وهو بث ملزم من قبل الجماعة الحوثية.

كما تتعرض الإذاعات في تلك المناطق للمضايقات بسبب بثها الأغاني وإلزامها ببث الزوامل الحوثية وهي أهازيج موجهة نحو التعبئة والحشد وتتضمن كلمات مؤججة للصراع وتدعو للعنف والكراهية.

أما في مدينة عدن أقدم مسلحون على اقتحام مبنى نقابة الصحفيين اليمنيين في مديرية التواهي، للمرة الثانية خلال أقل من خمسة أشهر، وتم إنزال لافتة مقر النقابة واستبدالها بلافتة أخرى، وفرضوا طوقًا مسلحًا على المبنى.

وفي بلاغ لها وصفت نقابة الصحفيين اليمنيين الاقتحام بأنه خطوة "خطيرة" تهدد الحياة النقابية في البلاد وما قد يتبعها من تداعيات على العمل النقابي، مؤكدةً أن حماية النقابة ومقراتها هي مسؤولية السلطات؛ بما يحفظ الحقوق ويصونها ويعزز مكانة مؤسسات المجتمع المدني.

وفي نفس الوقت نقلت قناة "عدن المستقلة" التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، تصريحًا لرئيس ما يُعرف بـ "نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين" عيدروس باحشوان، قال فيه إن نقابتهم استعادة مقرها الرئيسي الذي كان تابعًا لها في عهد دولة الجنوب.

إذاعة صوت اليمن

بعد عامين من اقتحام ومصادرة وإيقاف بث إذاعة صوت اليمن في صنعاء، عززت جماعة الحوثي موقفها من خلال الحكم الصادر من قبل محكمة استئناف أمانة العاصمة الخاضعة لسيطرتهم بإغلاق الإذاعة وإلغاء حكم المحكمة الابتدائية والذي قضى بفتح الإذاعة وتعويض مالكها. والذي وصفه قانونيون "بالحكم الجائر" من خلال حكم شعبة الاستئناف لصالح وزارة الإعلام والقوات التي قامت بنهب الإذاعة بعد أن كانت المحكمة الابتدائية قد أصدرت حكما يتكون من سبعة بنود تلزم فيها وزارة الإعلام بإعادة المنهوبات ودفع التعويضات جراء اغلاق الإذاعة.

وكان مسلحين حوثيون أقدموا في يناير 2022 على اقتحام الإذاعة وايقاف بثها دون مسوغ قانوني، وفي يوليو في نفس العام، تم اقتحامها للمرة الثانية ونهب أجهزة إرسالها رغم اصدار محكمة الصحافة والمطبوعات في ديسمبر/كانون الأول 2022 حكمًا يقضي بإعادة بث الإذاعة، ومنع أية جهة حكومية من اعتراضها، وبإلغاء القرار الإداري السلبي المتمثل في امتناع وزارة الإعلام من إصدار ترخيص للإذاعة، المملوكة للصحفي الصمدي ولم يبد أي اعتبار بقرار المحكمة.

ورصد فريق المرصد منشورات بصفحة مالك الإذاعة مجلي الصمدي على الفيسبوك قائلا "أن قاضي محكمة الاستئناف حكم بإلغاء حكم المحكمة الابتدائية لصالح إذاعة صوت اليمن، والمكون من ست فقرات، جملة وتفصيلا دون إبداء الأسباب." وأضاف أن قاضي المحكمة "المنصور"، خاطبه بـ "ازدراء وعنصرية أمام الملأ داخل القاعة: "سير اتزيرع في البلاد".

كما تعرض مدير ومالك الإذاعة مجلي الصمدي للاعتداء والضرب من قبل مجهولين، وهي المرة الثالثة التي يتعرض فيها للاعتداء منذ اقتحام ونهب الإذاعة.

وتعود هذه الاعتداءات بحق الصحفي الصمدي على خلفية نشاطه الإعلامي ومطالباته المستمرة لجماعة الحوثي منذ بداية العام 2022 بإعادة معدات الإذاعة التي يملكها الصمدي وتحميلها مسؤولية اقتحام وتحطيم بعض معداتها ونهب البعض الآخر، وحصل مرصد الحريات الإعلامية على مقاطع فيديو توثق لحظة اقتحام مسلحين مقر الإذاعة بطريقة غير قانونية ومن ثم رش الطلاء على كاميرات المراقبة من أجل عدم توثيق تصرفات المهاجمين من أعضاء جماعة الحوثي، على الرغم من التزام الإذاعة ببث برامج تتناسب والتوجهات السياسية لجماعة الحوثي.

صحفيون يتعرضون للمحاكمة

م	الاسم	اسم الجهة	الدعوة المرفوعة ضده	المحافظة	تاريخ بدء محاكمته
1	عبيد واكد	محكمة الأموال العامة	إهانة مرفق عام	حضرموت	8 يونيو 2021
2	عوض كشميم	محكمة استئناف حضرموت	التحريض وتكدير الأمن العام	حضرموت	14 مايو 2019
3	صبري سالمين بن مخاشن	النيابة الجزائية المتخصصة	التحريض وتكدير الأمن العام	حضرموت	6 أبريل 2019
4	علي سالمين العوبثاني	نيابة الأموال العامة	التشهير بصرح علمي	حضرموت	19 ديسمبر 2022
5	طارق عمر باسلوم	نيابة الأموال العامة	التشهير بصرح علمي	حضرموت	11 ديسمبر 2022
6	أحمد ماهر	المحكمة الجزائية المتخصصة	تكدير الأمن العام	عدن	6 أغسطس 2022
7	علي الفقيه	نيابة مأرب الابتدائية	التشهير وإهانة موظف عام	مأرب	7 يونيو 2023
8	محمد مسعد الصالح	نيابة مأرب الابتدائية	التشهير وإهانة موظف عام	مأرب	7 يونيو 2023
9	أحمد يحيى عايض	نيابة مأرب الابتدائية	التشهير وإهانة موظف عام	مأرب	7 يونيو 2023
10	قناة يمن شباب	نيابة مأرب الابتدائية	التشهير وإهانة موظف عام	مأرب	7 يونيو 2023
11	قناة المهرية	نيابة مأرب الابتدائية	التشهير وإهانة موظف عام	مأرب	7 يونيو 2023

صحفيون خلف القضبان [1]

ما يزال 6 صحفيون يقبعون في سجون جماعة الحوثي والحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة، مر على البعض منهم أكثر من ثمانية أعوام، حيث ترفض جماعة الحوثي الإفراج عن 3 صحفيين من بينهم الصحفي نبيل السداوي الذي انتهت فترة حكم اعتقاله، كلك ترفض الحكومة اليمنية الافراج عن الصحفي أحمد ماهر والصحفي ناصح شاكر، أما الصحفي محمد المقري فقد اختطفه مسلحو تنظيم القاعدة إبان سيطرتها على مدينة المكلا في العام 2015، ولا يعرف عنه شيء حتى اليوم.

م	الاسم	مكان الاعتقال الحالي	جهة الانتهاك	عدد الأيام خلف القضبان [2]
1	وحيد الصوفي	صنعاء	جماعة الحوثي	2,984 يوما
2	نبيل السداوي	صنعاء	جماعة الحوثي	2,840 يوما
3	محمد الحطامي	الحديدة	جماعة الحوثي	1,731 يوما
4	محمد المقري	حضرموت	تنظيم القاعدة	2,819 يوما
5	أحمد ماهر	عدن	الحكومة اليمنية	330 يوما
6	ناصح شاكر	عدن	الحكومة اليمنية	26 يوما

1 - حتى تاريخ 31 ديسمبر 2023

2 - من تاريخ الاعتقال حتى 31 ديسمبر 2023

ملخص:

- وضع الصحفيين في اليمن أصبح مخيفًا جدًا بسبب وحشية الممارسات التعسفية ضد حرية الرأي والتعبير.

- بسبب الإفلات من العقاب وعدم محاسبة الجناة تصاعدت حدة الممارسات غير القانونية ضد الصحفيين وإيداعهم السجون دون محاكمات.

- ازدادت حدة الانتهاكات ضد الصحفيين والصحفيات خلال التسعة الأعوام الماضية حتى وصل عددها إلى أكثر من ألفي انتهاك من بينها 54 حالة قتل بينهم صحفيتان على الأقل.

- عام مأساوي آخر ينضم إلى سابقيه حيث وثق مرصد الحريات الإعلامية خلال العام الماضي فقط 54 حالة انتهاك تنوعت بين الاعتقال، والاختفاء القسري، واستجواب ومحاكمة عدد من الصحفيين، واقتحام ونهب مؤسسات إعلامية.

- ما يزال 6 صحفيون يقبعون في سجون جماعة الحوثي والحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة، مر على البعض منهم أكثر من ثمانية أعوام، على خلفية نشاطهم الإعلامي.

- تستمر حالة التراجع في الحريات الإعلامية إذ تواصل اليمن تصدرها ضمن قائمة الدول الأكثر انتهاكًا لحرية الصحافة وقد أدرجت في السنوات الأخيرة ضمن القائمة السوداء لمنتهكي حرية الصحافة وهي البلد الذي كان يشهد هامشًا معقولًا من الحريات الصحفية حتى ما قبل الحرب الراهنة.

- احتلت اليمن المرتبة 168 الأكثر انتهاكا من بين 180 دولة وفقًا لتقرير صحفيون بلا حدود للعام 2023.

- لم يعد بمقدور الكثير من الصحفيين في اليمن التنقل بسهولة، ونقل الحقائق بعيدًا عن التأثير والاستقطاب والخوف من البطش، وظهور قنوات وصحف ومواقع إخبارية ممولة من جهات داخلية وخارجية، وهو ما أدى إلى تفشي الإشاعات والأخبار الملفقة التي تفاقم من الصراع وتعمق حالة الانقسام المجتمعي.

- ما زالت الاعتداءات والممارسات التعسفية ضد الصحافة والصحفيين في اليمن مستمرة وتتصاعد كل عام؛ وذلك لعدم وجود رادع ضد مرتكبي هذه الجرائم مما يعطيهم المساحة لارتكاب المزيد منها دون الخوف من العقاب.

- هناك مماطلة واضحة وغير مبررة في إجراءات سير محاكمة الصحفي أحمد ماهر وذلك بهدف استمرار بقائه في المعتقل.

- الاستمرار في رفع دعاوى قضائية ضد الصحفيين وفي محاكم غير متخصصة بالنشر يهدف إلى محاولة إسكات الصحفيين وترهيبهم عن القيام بنقد الأوضاع ومعارضة السلطات القائمة.

- ما تزال السلطات في عدن تخفي الصحفي ناصح شاكر وتنكر وجوده رغم أن كل القرائن تشير إلى أن آخر مكان تواجد فيه هي مدينة عدن.

- ترفض جماعة الحوثي الإفراج عن ثلاثة من الصحفيين المعتقلين في سجونها من بينهم الصحفي نبيل السداوي رغم انتهاء فترة محكوميته.

- يستمر كل طرف في وضع قيود على الحريات الصحفية ومحاولة إسكات كل الأصوات المعارضة في توجه واضح للتضييق على الحريات الصحفية والعمل المدني.

- بعد اقتحام جماعة الحوثي لعدد من المدن اليمنية من بينها العاصمة صنعاء تضاعفت المخاطر على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والراصدين، إذ بلغ التوجس ذروته فأصبحت المناطق التي تحت سيطرتها خالية تمامًا من الوسائل الإعلامية المستقلة والحزبية وغاب عنها التنوع الإعلامي الذي كانت تتمتع به اليمن في كثير من مدنها.

- الحكومة اليمنية هي الأخرى مارست عددًا من الانتهاكات ضد الصحفيين والوسائل الإعلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وبات العمل الإعلامي محفوفًا بالمخاطر؛ نظرًا للتضييق على الحريات الإعلامية من قبل أطراف حزبية، ومتنفذين في السلطات الأمنية والعسكرية، الأمر الذي أدى إلى التضييق على الصحفيين المعارضين، وصعّب من قدرتهم على التنقل في إطار المدينة ناهيك عما قد يتعرضون له من حملات التخوين والتشهير التي تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة والناقدة للسلطات الرسمية المدنية والأمنية والعسكرية.

التوصيات:

- إجراء تحقيق فوري وجاد من أجل إيجاد آليات عملية وفعالة تنهي بشكل حاسم حالات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في اليمن.

- إنشاء لجنة مشتركة دولية ومحلية مستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين من قبل كل الأطراف.

- الضغط من أجل الإفراج عن الصحفي أحمد ماهر والصحفي ناصح شاكر في عدن والإفراج عن بقية المعتقلين الصحفيين وحيد الصوفي ونبيل السداوي ومحمد الحطامي في صنعاء والبحث عن محمد المقري في حضرموت.

- الضغط على المجلس الانتقالي الجنوبي لوقف كل الممارسات غير القانونية لتقييد حركة الصحفيين وإعادة المؤسسات الصحفية التي قام بالسيطرة عليها لاسيما وأن هناك وزارة للإعلام هي الجهة القانونية المخولة بالإجراءات الإعلامية المختلفة والمجلس الانتقالي الجنوبي بات جزءًا من الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا.

- الضغط على السلطات الرسمية في مأرب وحضرموت لإزالة القيود المتعلقة بحرية النشاط الصحفي والعمل المدني في المحافظة والتوقف عن الملاحقة.

- الضغط من أجل إحالة أي قضايا ضد الصحفيين إلى محاكم الصحافة والمطبوعات باعتبارها قضايا نشر.

- ضمان قدرة جميع الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على العمل بحرية واستقلالية.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن منصة رصد ومعلومات، تهدف إلى نشر كل ما يتعلق بحريات الرأي والتعبير في مختلف المناطق اليمنية بطريقة مهنية ومستقلة إلى جانب تحليل ومناصرة قضايا الصحفيين على المستوى المحلي والدولي.

https://marsadak.org/

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596